جـــامعة المـــرقـــب

المجـــلة العـــلمية

مجلة علمية محكمة تحت مسمى (مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى)

منشورات كلية التربية البدنية – جامعة المرقب

الموقع الإلكتروني

HTTP://SSJ.ELMERGIB.EDU.LY

العدد السابع

(يونيو) 2021 م

هيئة التحرير

م	دكتور / ميلود عمار النفر	عميد الكلية	رئيس التحرير

اللجنة العلمية المحلية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. مفتاح محمد ابوجناح	المرقب	رئيساً
2	د. خالد محمد الكموشي	المرقب	عضوا
3	د. عبد الحكيم سالم تنتوش	الجبل الغربي	عضوا
4	د. زياد سويدان	الزاوية	عضوا
5	د. عمران جمعة تنتوش	المرقب	عضوا
6	أ. هشام رجب عباد	المرقب	عضوا
7	أ. محمد علي زائد	المرقب	عضوا

اللجنة العلمية الدولية

1	د. جمال بكباي	الجزائر	عضوا
2	د. سامية شينار	باتنة1/ الجزائر	عضوا
3	د. سامية ابريعم	العربي بن مهيدي ام البواقي / الجزائر	عضوا
4	د. يزيد شويعل	الدكتور يحي فارس المدية / الجزائر	عضوا
5	د. رضوان بلخيري	العربي التبسي تبسة / الجزائر	عضوا
6	د. مسعودي ظاهر	زيان عاشور جلفة / الجزائر	عضوا
7	د. عبد السلام مقبل الريمي	اليمن	عضوا

اللجنة الاستشارية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. سعيد سليمان معيوف	طرابلس	رئيساً
2	د. سليمان الصادق الامين	المرقب	عضوا
3	د . صبري عمران	الزقازيق / مصر	عضوا
4	د. فتحي البشيني	روسيا	عضوا
5	د. محمد جابر	المرقب	عضوا

ملاحظة

كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة

2021م

التعليمات الخاصة بنظم النشر مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

طبيعة المواد المنشورة

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة لكافة المتخصصين لنشر إنتاجهم العلمي في مجال علوم الرياضة والتربية البدنية والعلوم الأخرى، الذي تتوافر فيه الأصالة والجدية والمنهجية العلمية.

وتقوم المجلة بنشر المواد التي لم يسبق نشرها باللغة العربية أو الإنجليزية وتقبل المواد في الفئات التالية:

- البحوث الأصيلة.
- المراجعات العلمية.
- تقارير البحوث.
- المراسلات العلمية القصيرة.
- تقارير المؤتمرات والندوات.

اللائحة التنظيمية:

1- أن تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2--تصدر كلية التربية البدنية جامعة المرقب مجلة علمية تسمي (مجلة التربية الرياضية – والعلوم الأخرى) .

3--تصدر المجلة بصفة دورية كل-6 أشهر من كل عام.

أهداف المجلة:

1-المشاركة في تشجيع حركة البحث العلمي.

2-تحقيق إضافة جديدة على الساحة العلمية في المجالات الرياضية.

3--نشر وتعزيز الدراسات والأبحاث العلمية الرياضية.

سياسة النشر:

1- تختص المجلة بنشر الأبحاث والمقالات العلمية في المجالات الرياضية والتربية البدنية والعلاج الطبيعي والتأهيل الرياضي والأبحاث التربوية والعلوم الأخرى المرتبطة بها.

2--يسمح بالاشتراك في المجلة بالأبحاث أو المقالات التي يجريها أو يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين في الجامعة والمعاهد العلمية ومراكز وهيئات البحث العلمي في ليبيا وخارجها.

3--تنشر الأبحاث في المجلة وفق الأسبقية دورها بعد تحكيمها وإعدادها في شكلها النهائي وفق شروط النشر والقواعد التي تقررها المجلة.

4- جميع الأبحاث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر وإذا تمت الموافقة على نشرها فإن لهيئة التحرير الحق في نشرها في الوقت الذي تراه مناسباً.

5--يخضع ترتيب الموضوعات في المجلة لاعتبارات فنية.

شروط ومعايير النشر:

1- تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2- يقدم الباحث أصل + نسخة على CD +ثلاثة نسخ مطبوعة وعلى وجه واحد فقط وعلى ورق كوارتر مقياس 4A مع ضرورة ترك الصفحات بدون ترقيم.

3- تتضمن الصفحة الأولى عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين ووظائفهم.

4- يجب ألا يزيد عدد الصفحات عن 20 صفحة وفي حالة الزيادة عن 20 صفحة يتم دفع مبلغ خمسة دنانير عن كل صفحة.

5- يمنح الباحث أو الباحثين نسخة من المجلة مجانا وفي حالة رغبة الباحث في الحصول على نسخة إضافية يسدد مبلغ خمس وعشرون دينار عن النسخة الواحدة.

إجراءات التحكيم:

1- تلتزم لجنة المجلة بإشعار الباحث بوصول بحثه وإحالته إلى هيئة التحرير.

2- تتم مراجعة البحوث المقدمة بصورة مبدئية من هيئة التحرير لتقرير مدى صلاحيتها وتمشيها مع سياسة المجلة ويمكن تبعا لذلك استبعاد بعض البحوث وعدم إرسالها للتحكيم مع ضرورة إبلاغ صاحب البحث بذلك.

3--يحال البحث للتقييم من قبل ثلاثة من الأساتذة المحكمين أعضاء اللجنة العلمية الدائمة للتربية البدنية في ليبيا.

4--تحال البحوث المقدمة للنشر إلى المحكمين في آن واحد وترفق مع البحث استمارة التحكيم ليقوم كل محكم بملء هذه الاستمارة خلال فترة محددة.

5- تعتمد قرارات المحكمين بالأغلبية من حيث القبول أو الرفض من قبل هيئة التحرير.

6- تقوم لجنة المجلة بإبلاغ أصحاب البحوث بإجازة بحثهم، ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية بناءاً على توصية المحكمين قبل إجازة البحث للنشر

7--تلتزم المجلة بالسرية التامة بالنسبة لعملية التحكيم وأسماء المحكمين.

قواعد عامة:

- تقبل البحوث من خارج ليبيا.

- تسديد الرسوم تحدد من قبل هيئة التحرير أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة.

شروط كتابة البحوث:

1- تكتب البحوث المقدمة للمجلة على ورق حجم.4A .

-2- بالنسبة للهوامش تراعى الشروط التالية:

- من أعلى 3.5 سم ومن باقي الجوانب 3 سم.

- خط العنوان الرئيسي للبحث SakkalMajalla حجم. **Bold** 20 .

- خط الكتابة العربي SakkalMajalla حجم 14 عادي وتأخذ أسماء الباحثين والعلماء..**Bold**

- خط الكتابة الأجنبي Times New Roman حجم. **Bold** 12 .

- خط العناوين Simplified Arabic حجم 16 Bold والعناوين الصغيرة **Bold** 14.

- خط العناوين الأجنبي Times New Roman حجم **Bold** 16 .

3- بالنسبة للجداول تكون مفتوحة من الجانبين ومسطرة تحديداً مفردا أما بداية ونهاية الجدول فيكون التحديد مزدوجاً .

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمعين محمداً النبي الأمين وعلى آلة وصحبه أجمعين..... وبعد.

إنه ليسعدني نيابة عن مجلس الكلية أن أقدم **العدد السابع (يونيو 2021م)** من المجلد الأول العدد السابع من مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى الصادرة من كلية التربية البدنية – جامعة المرقب في صورتها الجديدة لتسهم بجهد وافر في النشر العلمي في مختلف أنشطة التربية الرياضية والبدنية والصحية والفنية والترويحية وبعض العلوم الأخرى المرتبطة باعتبارها رائدة المجلات العلمية المتخصصة على مستوى كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة بدولة الليبية إيمانا برسالة الجامعة في هذا الصدد مراعية اتسام محتوى المجلة بالتجريب والتطوير والتطبيق في ظل أهداف الجامعات الإقليمية الأمر الذي أصبح ضرورة ملحة في عالم سريع التغيير بابتكارية التكنولوجيا والتقدم العلمي المذهل، حيث حقق العلم وثبة كبيرة في كل المجالات وكان للتربية البدنية نصيبا من هذا التقدم حيث لعب طموح علماؤها دوراً أساسياً في الاعتماد على علوم حديثة ليكون منها المنطلق للتقدم.

وقد آلت كلية التربية البدنية بالجامعة على تطوير هذه المجلة حتى تصل إلى المستوى اللائق بالجهد الذي تبذله للنهوض بها بين الجامعات الليبية والعربية والعالمية.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لجميع من أسهموا في ظهور المجلة سواء بالنقد البناء أو تقديم المقالات والبحوث والتراجم العلمية ونتوجه إليهم جميعاً لطلب المزيد من التعاون حتى نصل بهذه المجلة إلى المستوى العلمي والفني المتكامل في مجالات أنشطة التربية الرياضية والصحية والتربوية.

عميد الكلية
ورئيس هيئة التحرير
د: ميلود عمار النفر

الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة
(دراسة تحليلية نقدية لواقع الدول النامية مع التركيز على حالة ليبيا)

د. عبد الله محمد عبد الله اشحيمه
– قسم علم الاجتماع – كلية التربية – جامعة الزيتونة

خلاصة:

يهدف هدا البحث إلى معرفة مدى تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها في المجتمعات النامية بشكل عام، وفي المجتمع الليبي بشكل خاص، من خلال تسليط الضوء على أهم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، والمتمثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص، وتنمية العنصر البشري، ونظم الحماية الاجتماعية، والتعليم والتوظيف. وقد بينت الدراسة أهم الجوانب التي ينبغي التركيز عليها لتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة، وأهم الصعوبات التي تقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة، ووضع بعض التوصيات والمقترحات حولها.

الكلمات المفاتيحية للدراسة: الأبعاد الاجتماعية، التنمية المستدامة، تنمية العنصر البشري، العدالة الاجتماعية.

مقدمة:

لقد كان للتحولات الهامة التي حدثت على الفكر التنموي دورها الكبير في إحداث تغيرات على أبعاد و مفهوم التنمية, حيث بدأ التحول من الاهتمام بالنمو الاقتصادي الذي كان يركز على البحث عن الحلول و معالجات المشكلات الاقتصادية التي كانت تشهدها كثير من المجتمعات, خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية إلى التركيز على البعد الإنساني للتنمية الذي أعطي أهمية لاحتياجات وحقوق الناس من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية , وقد برزا ذلك من خلال إعادة صياغة مفهوم التنمية , وما حدث عليها من تطور عكس الأهمية الحقيقية للإنسان في التنمية , ومدى التداخل بين مختلف جوانب الحياة والتي يصعب انجاز أي تقدم فيها دون وضع احتياجات وحقوق وتطلعات أفراد المجتمع على رأس أولوياتها, وهذا ما تؤكد عليه التنمية البشرية المستدامة ؛ من خلال الانتقال من التنمية الشاملة التي ينقصها التحديد الدقيق للأهداف والمعالم التي ترتبط بحياة الناس, إلى التنمية التي تقوم على العدالة في توزيع المنافع والتأكيد على حقوق الإنسان وتذليل الصعاب التي تواجهه في الوصول إلى المعرفة, وفتح الخيارات أمامه. لذلك فقد أصبحت قضية التنمية البشرية المستدامة من أهم القضايا التي تشغل بال عدد كبير من المهتمين والمتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة، وفي مختلف دول العالم دون اقتصارها على مجتمع دون أخر، وقد دفع ذلك العديد من الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية إلى وضع برامج التنمية المستدامة بأبعادها وأثارها في مقدمة اهتماماتها، لما تمثله من أهمية للمجتمع الإنساني في الحاضر والمستقبل.

وهكذا فأنه من المسلم به انه لكي تخرج المجتمعات النامية من حالة التخلف التي تصاحبها ضرورة اعتماد المسار التنموي كخيار استراتيجي، والذي يعتمد على الإنسان في تنفيذ البرامج والأهداف التنموية، ويضع احتياجات الناس وتطلعاتهم ضمن أولوياته لمواكبة التحولات التي يشهدها العالم خصوصا في العقود الأخيرة كطريق لتحقيق التقدم والتنمية. وقد اشتملت هذه الدراسة على عدة جوانب تمثلت في تطور مفهوم التنمية المستدامة، وأهمية الأبعاد الاجتماعية في تحقيق

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

التنمية البشرية المستدامة، مثل تنمية العنصر البشري، العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، الحماية الاجتماعية، التنمية المستدامة والمساواة في الفرص، التعليم والتوظيف، والتنمية المستدامة.

مشكلة الدراسة:

يمثل الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية محور أساسي في عملية التنمية المستدامة , خاصة وان قضية التنمية المستدامة تقوم على تحقيق ضمان الحصول على مقومات الحياة للأجيال الحاضرة والقادمة في دعوة جادة للمحافظة على الموارد المتاحة واستغلالها حسب الحاجة دون المساس بحق الأجيال القادمة ؛ مع أخذ العوامل البيئية في الاعتبار والآثار المترتبة على العبث بالبيئة على واقع الأجيال الحاضرة ومستقبل الأجيال القادمة , فأن هذا الهدف يتطلب تحقيقه رفع سقف الوعي لدى الأفراد بأهمية ذلك , والذي لا يتأت إلا بحصول مستوى تعليمي وثقافي وصحي ومعيشي مناسب لكل فئات المجتمع لكي يحقق مستوى مناسب من النمو يلبي طموحات الأجيال الحاضرة , ويحقق لهم الحياة الكريمة, ويحفظ حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والبيئية ليعيشوا حياة مستقرة وأكثر رفاهية وأمنا. ولتحقيق ذلك كان لابد لهذه الأمور أن تكون أولوية لدى صناع القرار وواضعي السياسات في المجتمع policymakers ، ومن هنا تصبح مسألة العدالة الاجتماعية قضية جوهرية لا يمكن تجاهلها أذا ما أراد المجتمع تحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع الواقع وتنسجم مع متطلبات وتطلعات الأفراد التي تفرضها ضرورات التطور المادي والتكنولوجي على كل المستويات . وللوقوف على أهم الجوانب التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة كان لزاما النظر للسياسة المتبعة في دفع عملية التنمية في هذا الاتجاه، والذي يتطلب تحقيق جوانب هامة تجعل من الإنسان الأداء أو الفاعل الأساسي لتنفيذها، والمستفيد الأول من فوائدها وثمارها، ومن تم يكون الإنسان هدف التنمية وغايتها في آن واحد.

بالرغم من أن عمليات التنمية كانت تركز غالبا على النمو الاقتصادي بشكل أساسي لذلك انحصرت المؤشرات التي تعكس النتائج التنموية على الناتج المادي الملموس ,والذي يتلخص في مؤشرات الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد, وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات إلا أنها يكتنفها الكثير من الغموض و التضليل في معظم الأحيان ؛ مما جعل البحث عن مؤشرات أكثر فاعلية تعبر عن الواقع الفعلي الذي يعيشه الإنسان مسألة جوهرية لدى كثير من المهتمين, والذين رأوا أن البحث عن مقاييس جديدة تعبر عن الواقع التنموي , وترسم صورة حقيقية تكون أكثر تمثيلا للواقع الذي يعيشه أفراد مجتمع ما بشرائحه الاجتماعية وفئاته العمرية المختلفة أمر في غاية الأهمية. لذلك توجب على المهتمين أخذ أبعاد متنوعة في الاعتبار عند محاولة تقييم مدى تحقيق الخطط والبرامج التنموية لأهدافها مثل المستويات المعيشية والثقافية والتعليمية والصحية والخدمية ونوعية الحياة التي يعيشها الأفراد في المجتمع، وهذا يجعل تقييم الواقع المعاش لا يعتمد فقط على البعد الكمي ولغة الأرقام الصامتة أن صح التعبير وحسب، بل يركز أيضا وبشكل أكثر أهمية على البعد الكيفي الذي يعزز المعرفة أكثر عن جودة ونوعية الحياة. وهذا البحث يتضمن جملة من القضايا والأبعاد التي تعزز من أهمية ودور الإنسان في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال محاولة التعرف على مدى اهتمام الدولة بتنمية الإنسان كأهم عنصر في مسألة تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك الصعوبات التي تواجه الناس في المجتمعات النامية عامة، والمجتمع الليبي بشكل خاص في كيفية الاستفادة من ثمارها في ظل الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية لتنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التركيز على الأبعاد الاجتماعية Social dimensions في تحقيق التنمية المستدامة , خاصة وأنها تضم أهم القضايا التي تشغل المجتمع بأكمله, وتعتبر من الجوانب الأساسية التي يجب على الدولة القيام بها لأجل تحقيق حاجات ومتطلبات مواطنيها المادية والمعنوية من توفير للخدمات كالصحة , والتعليم , والإسكان , ووجود الأمن والاستقرار , وسيادة القانون , وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة, وفرص العمل ,والمشاركة السياسية , واحترام حرية الرأي, وغيرها من الحقوق التي تضمن للإنسان الحياة الكريمة في مجتمعه هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى العمل على الاستثمار في الإنسان والاستفادة من قدراته في تحقيق التنمية الملائمة والقادرة على مجاراة التطور التي تشهدها المجتمعات في هذا العصر. كما تنبع أهمية الدراسة أيضا من أهمية الجهود Efforts التي يجب أن تقوم بها الحكومة، وواضعي السياسات في أعطاء الأولويات Priorities لتوفير الخدمات وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ لما تعكسه هذه القضايا من أهمية في تحقيق رفاهية الإنسان وما يجب أن يقوم به المجتمع من دور هام اتجاه أفراده في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وسعادة الإنسان في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السريعة التي تمر بها مجتمعات العالم اليوم والعمل على مواكبتها. كما أن أهمية تقييم وتحليل الجهود والبرامج التي تقوم بها الدولة في هذا الجانب يعزز المعرفة العلمية والموضوعية للمهتمين بمسائل التنمية المستدامة، ويكشف مواطن الخلل في تنفيذ السياسات المرتبطة بتوفير الخدمات والعدالة في توزيع الموارد Distribution of Resources وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

ويمكن القول إجمالا أن أهمية هذه الدراسة تتحدد في أنها من أهم الوسائل الغير مباشرة التي تساعد المهتمين على معرفة مواطن الضعف التي تعيق عملية دفع وتطوير البرامج والسياسات التنموية في هذا الاتجاه، والتي تهدف إلى الرفع من مستوى معيشة الإنسان، ومشاركته في تحقيق التطور وبناء المجتمع بما يتناسب ومتطلبات وأهداف التنمية البشرية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من الهدف الرئيسي المتمثل في محاولة التعرف على أهم القضايا التي تعزز من دور الإنسان في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة. وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1- معرفة أهم الجوانب التي توثر في تحقيق التنمية المستدامة.

2- التعرف على مدى تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على المعرفة والخدمات, ودور ذلك في تحقيق التنمية المستدامة.

3- معرفة مدى مساهمة الأبعاد الاجتماعية كالعدالة, وفرص المساواة والحماية الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية البشرية المستدامة.

تساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيسي الذي يتمثل في إلى أي مدى قد تحقق الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للتنمية البشرية المستدامة، من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- إلى أي مدى تم تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين, وما هي الصعوبات التي حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

2- ما مدى مساهمة السياسات الحكومية في تنمية العنصر البشري؟

3- إلى إي حد أسهمت جهود الدولة في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الأفراد في الحصول على الخدمات و فرص العمل, ودور ذلك في تعزيز التنمية البشرية المستدامة؟

الأبعاد الاجتماعية والتنمية المستدامة:

أولا: تطور مفهوم التنمية المستدامة:

يتمحور مفهوم التنمية المستدامة Sustainable development حول جانبين رئيسيين هما: البعد البيئي المحافظة على البيئة، والحرص على عدم استنزاف الموارد الطبيعية من أجل مصلحة الأجيال القادمة أي توفير حاجات الجيل الحالي دون التأثير على حاجات الأجيال القادمة. ونظرا إلى أهمية هذين البعدين في تحقيق التنمية المستدامة الذي يؤكد على استمرار موارد النمو الاقتصادي دون إهمال هذه الجوانب، وبالتالي تبرز مسألة مهمة في تحقيق مبدأ الاستدامة في التنمية وهو ضرورة تحقيق عنصر التوازن كشرط لتحقيق النمو دون إغفال المحافظة على مكونات البيئة الذي يعتبر الإنسان أحد مكوناتها.

ومن هنا بدأ البعد الإنساني يأخذ مكانة هامة في مسألة التنمية المستدامة خصوصا مع ولوج مصطلح يجسد أهمية هذا البعد وهو مصطلح (البشرية) الذي أضيف أليها لتصبح بعد ذلك التنمية البشرية المستدامة Human Sustainable Development, وبالتالي فأن هذا التطور الذي حدث على مفهوم التنمية جعلها أكثر وضوحا وقدرة على فهم وتفسير أهم الأبعاد المؤثرة في عملية التنمية . وذلك من خلال أولا: إضافة عنصر الاستدامة إلى مصطلح التنمية والمتضمن المحافظة على البيئة وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع الموجودين، وكذلك تحقيق العدالة للأجيال القادمة؛ من خلال ضمان حقهم من الموارد الموجودة وعدم إهدارها، وهذا جعل للتنمية أهداف بعيدة المدى تعكس أهميتها حاضرا ومستقبلا. وثانيا: ازدياد ارتفاع وثيرة الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في مسألة التنمية المستدامة، حيث مع إضافة مصطلح البشرية أليها زاد من أهمية التركيز على تنمية العنصر البشري والاهتمام به وتطوير مهاراته؛ وجعل الإنسان أكثر معرفة وإلمام بأساليب وطرق الاستفادة من فوائد وثمار التنمية. وهكذا بدأ البعد الإنساني يمثل المحور الرئيسي والعنصر الأهم في سلم أولويات تحقيق التنمية المستدامة Priorities of Sustainable Development، وذلك من خلال المواءمة بين الاهتمام بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وبصورة أدق التركيز على البعد البشري كأولوية في ذلك؛ مع الأخذ في الاعتبار الطاقات المادية كشرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية وتحسين المستوى المعيشي للفرد، وتحقيق سعادته من خلال توزيع الموارد الاقتصادية المتوفرة وتوجيهها إلى أحسن الاستخدامات (السروجي, 2012، ص54). في هذا الإطار ربما يبرز تساؤل هام حول ما أذا كانت التنمية قبل ذلك تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الإنسان وتحقيق سعادته أم لا.

لا شك أن التنمية منذ بداياتها كانت تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الإنسان وتحقيق النمو الاقتصادي. من خلال زيادة الناتج القومي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى دخل الفرد واللذان يعتبران الهدف الأساسي للتنمية، غير أن الأمر لم يستمر كذلك؛ وحدث تغير في تحديد الهدف الأهم من تحقيق النمو وان كانت عملية التغير في الأهداف قد أخذت درجات متفاوتة من حيث قدرة ورغبة كل مجتمع في أمكانية تبني مؤشرات جديدة؛ تعبر عن الواقع التنموي ومدى الاستفادة منه بشكل أفضل. فمثلا البيانات الصادرة عن المجاميع الاقتصادية أو ما يسمى بالدخل القومي للدولة تخفي ورآها في كثير من الأحيان أوجه التفاوت بين أفراد المجتمع و فئاته المختلفة , لذلك تم الإقرار بأن هناك ثمة مؤشرات أخرى يمكن الاعتماد عليها في معرفة التطور الذي حدث في المجتمع ؛ وتعكس بشكل أدق نوع و جودة الحياة التي يعيشها الفرد في مجتمع ما , والتي من بينها تحقيق العدالة في توزيع الخدمات و تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وحماية البيئة وتطوير المؤسسات وتحقيق العدالة والإنصاف والمساواة (حفاف, بوظياف,2016, ص3) , وغيرها من الجوانب التي ترفع من قيمة

الإنسان وأهميته للمشاركة في بناء المجتمع. من هنا فأن أهمية التركيز على البعد الإنساني في عملية التنمية المستدامة كان يهدف بالأساس إلى تنوع فوائد النمو بالنسبة للإنسان , وذلك من خلال توسيع الخيارات أمام الناس , وجعلهم شركاء حقيقيين في مسألة تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى جعل الناس يستمتعون بثمار النمو استثمارا ملموسا في جوانب الحياة المختلفة من غذاء وخدمات صحية و تعليمية أفضل , وحياة أكثر أمانا ووقاية من العنف والجريمة ووصول أفضل للمعرفة , وساعات راحة أكثر كفاية , وحريات سياسية وثقافية وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش الإنسان في نطاقه (طه, 2012 , ص16). وهكذا أذا ما تم أخذ هذه القضايا في الاعتبار؛ سوف تكون ضامن حقيقي وذو أهمية بالغة لكل مجتمع يطمح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي بواسطتها يكون المجتمع قد حقق نجاحا كبيرا في استثمار وتوظيف أهم مصادر النمو التي يمتلكها والمتمثلة في موارده البشرية (أبنائه)، التي غالبا ما تمنعهم أو تقف أمامهم عراقيل متعددة (اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية، وجنسية، وبيئية) من المشاركة في البناء والنهوض بالمجتمع. وهذا يتطلب العمل على وضع أسس متينة تنبذ الفوارق الناجمة عن كل هذه القضايا، وتفتح الأبواب التي ظلت موصده لفترات طويلة أمام كل الأفراد ليتمكن المجتمع من تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص، والمشاركة والاستفادة من النمو ذو الصبغة المتنوعة والمستدامة.

ثانيا: أهمية الأبعاد الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

إن الاهتمام بتطوير الإنسان وتحقيق سعادته ورفاهيته حق أساسي تضمنته جميع أهداف التنمية المستدامة دون استثناء. إلا أن هذا الحق المشروع لكل إنسان أصطدم والى حد كبير في كثير من المجتمعات النامية بواقع غير ملائم وعقبات حالت بين الفرد وحصوله على حقوقه، وتحقيق تطلعاته التي بدورها تضفي عليه قيمة اجتماعية Social value تجعل منه أداة هامة في دفع عملية التنمية في كل المجالات. إن العمل على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة يتطلب أدراك أهمية ودور العنصر البشري في عملية التنمية والتي تمكنه من تحقيق الاستفادة المثلى من نتائجها , وذلك من خلال أمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية وفرص المساواة بين الأفراد في الحصول على الخدمات, مثل التعليم والصحة والسكن وحق العمل , بالإضافة إلى تأهيل وتدريب العناصر الوطنية وتوطين المعرفة والاستمتاع بالوقت وتحقيق الرفاهية وتحسين الظروف المعيشية والخدمية للمواطنين.

وهكذا فأن الاهتمام بدراسة التنمية المستدامة شهدت العديد من التطورات سواء في مجال التفسيرات النظرية لها، أو في إطار ربطها بقضايا اجتماعية أخرى مثل تحقيق فرص المساواة والعدالة الاجتماعية. أضف إلى ذلك ما ظهر من إضافات على جوانب تحقيق التنمية المستدامة، والتي من أهمها التركيز على بناء الإنسان وتنمية العنصر البشري الذي جعل التنمية المستدامة تتخذ أبعادا ومضامين جديدة أدت إلى تحولها من تصورات وأهداف محدودة إلى برامج وأبعاد واسعة ومتنوعة؛ تسعى من خلالها المؤسسات والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية formal and Informal Organizations إلى التنافس من أجل تعظيم الفرص أمام المواطنين، وتحقيق مكاسب مختلفة من أجل التطلع إلى مستقبل أفضل لكل أفراد وفئات المجتمع. وقد شهد العالم في العقود الأخيرة اهتمامات متزايدة ومتسارعة في الاهتمام بتنمية العنصر البشري الذي يعتبر الجانب الأهم في تحقيق التنمية المستدامة، وقد انعكس ذلك على واقع المجتمعات الإنسانية كلا حسب جهوده ورغبته في أتباع البرامج والأساليب المتطورة، والتي تحقق مستوى من الكفاءة والفاعلية التي تضمن للإفراد مكانة مرموقة بالمقاييس الحديثة للتطور وبناء الإنسان. وبالرغم من تحقيق خطوات متقدمة في كثير من المجتمعات إلا أن هناك العديد من مجتمعات العالم الثالث لازالت تعاني من عدم القدرة على توظيف مواردها المادية والبشرية للاستفادة منها في بناء الإنسان وتحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ؛ بحيث تخرج من حالة الجمود التي تعيشها تلك المجتمعات والتي ربما تكون

مقصودة أحيانا , وتبقي هذه المجتمعات محافظة على بناءتها التقليدية دون أحداث تغيرات على هياكلها الإدارية وأساليبها التعليمية والتنظيمية التي لا تخدم المتطلبات الاجتماعية, والاقتصادية, والثقافية والسياسية لإفراد المجتمع . فعلى سبيل المثال، قد برزت العديد من السلبيات في بعض المجتمعات العربية بسبب عدم اتخاذا المسئولين في تلك الدول أية محاولات جادة للإصلاح الاقتصادي، مما جعل نظمها الاقتصادية تتصف بالجمود وعدم القدرة على مواكبة التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي والتي من أبرز ملامحها المنافسة في الأسواق العالمية (عبد الرزاق , 2001، ص13). كما أنه لا يقف التأثير السلبي لهذه التداعيات عند هذا الحد بل يقود المجتمع إلى حدوث ارتدادات اجتماعية أكثر تأثيرا تجعل هذه المجتمعات غارقة في الفوضى والتخلف بنسب مضاعفة؛ ثمنا لعدم استجابة حكوماتها إلى مطالب شعوبها، وتحقيق تطلعات أبنائها في التغيير، ومواكبة التنمية والتطور، وبالتالي غالبا ما تكون فرص خروج هذه المجتمعات من واقعها المتخلف ضئيلة وصعبة المنال في المستقبل القريب على الأقل.

كما أن كثير من المجتمعات النامية وعلى رأسها الدول العربية اعتمدت بشكل كبير على العنصر البشري الأجنبي، دون التركيز على الاهتمام بالعنصر الوطني، والذي كلفها أموال كثيرة وخسائر في مواردها بسبب عدم القدرة على تأهيل عناصرها البشرية، خاصة وأن رأس المال الحقيقي أصبح ليس الثروة؛ بل الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر من أفضل الطرق في الوصول إلى تنمية حقيقة قائمة على بناء الإنسان حيث استحالة تحقيق تنمية على مختلف الأصعدة دون تنمية العنصر البشري (إسماعيل, 2015، ص3). وهكذا فأن تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة يتطلب الاهتمام ببعض الجوانب التي تعتبر أسس، ومرتكزات هامة تقوم عليها عملية التنمية المستدامة.

1- تنمية العنصر البشري:

يمثل العنصر البشري محور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي جعل التفكير في توسيع خيارات التعليم والتدريب واكتساب المعرفة والمهارات وتنوع الخبرات هدف أساسي لكل مجتمع يعمل على جعل الإنسان أداة التنمية والمستفيد الأول من نتائجها وثمارها. وقد بدأ الاهتمام بالعنصر البشري وأهميته في التنمية مند أكثر من نصف قرن حيث أوضح شولتز بأن الاقتصاديين لهم باع طويل ومعرفة تراكمية بأن الطاقات البشرية هي الأهم بل أكبر من كل الأشكال الأخرى للثروة مجتمعة معا (شولتز, 1964, 125). وقد دعا المهتمين بمسائل التنمية في مجالات مختلفة وعلى رأسهم الاقتصاديين إلى بناء الكفاءات؛ حيث أولوا اهتماما كبيرا بأهمية الإنسان وتدريبه وتعليمه وفسح المجال أمامه؛ لتوسيع معارفه وتطوير مهاراته من أجل أن يكون أكثر قدرة وتأثيرا في التسريع بعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي , والذي لا يتحقق إلا بتنمية قدرات الإنسان والاهتمام باستثمار طاقاته (عيد, 1984 , ص12) , وبهذا يكون الاستثمار في العنصر البشري ذو أهمية أذا ما توفرت له الفرص والخيارات التي تجعله أكثر قدرة على النجاح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ التي تسعى لتحقيق المواءمة بين توفير متطلبات الأجيال الحالية والمحافظة على ثروات الأجيال القادمة, وتحقيق الانسجام مع مكونات البيئة وعدم الأضرار بها وتفسر مسألة نمو الإنتاج على هذا الأساس بدرجة تفوق الزيادة في الجوانب الأخرى كالعمل والأرض ورأس المال (شولتز,1964). خاصة وأن العصر الحالي يتميز بسمات هامة من أبرزها العمل المتواصل على تحسين المستويات المعيشية من خلال محاولة تحقيق معدلات نمو متزايدة في جميع المجالات فهي تضع الخطط والبرامج والسياسات وتبذل جهود مكثفة لتوافر كافة ما تطلبه هذه العملية الواسعة من وسائل (أموال, ومعدات, وتكنولوجيا) لتنفيذ برامجها, ولكن كل هذه الجهود لا يمكن لها أن تحقق الأهداف المرجوة منها ما لم يتم الاهتمام بتنمية العنصر البشري وتطويره , فالإنسان هو القوة المحركة لبعث الحياة في كافة المجالات وهو العنصر الحاكم لجميع السياسات والبرامج والأنشطة (عزمي, 2014 , ص9). لذلك فأن العمل على تعزيز قدرات الناس من أجل تحقيق مستويات متقدمة

من الصحة والوصول إلى المعرفة واحترام الذات والقدرة على المشاركة في مناشط الحياة المختلفة، لا يكتمل إلا بتعزيز حرية الاختيار التي تمثل أساس النمو، والرفاهية. وذلك من خلال تحقيق جانبان للتنمية البشرية، يتمثل الأول في تشكيل القدرات البشرية من خلال تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، ويقوم الجانب الثاني على استفادة الناس من قدراتهم المكتسبة سواء من حيث أمكانية الاستمتاع بأوقات الفراغ، أو في رفع الكفاءة الإنتاجية، أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية (البنك الدولي , 1991، ص4). وقد ذكر تقرير التنمية البشرية الذي أصدرته الأمم المتحدة أن التنمية البشرية تعني بتوسيع الاختيار أمام الأفراد، وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والصحة والدخل والعمالة (تقرير التنمية البشرية المستدامة 1991). خصوصا وأن مستوى المعيشة أصبح لا يقاس بالدخل الفردي والتوسع في استهلاك السلع وحسب بل يقاس بمدى امتلاك الكفاءات والقدرات البشرية (أمارينا صن, 2004، ص 163)

2- العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة:

إن الحاجة لتحقيق العدالة الاجتماعية Social justice أصبحت هدف أساسي لدول العالم المتقدم والنامي developed and developing countries في ظل السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتي أصبحت أولوية Priority تفرضها ضرورات التطور العلمي والتكنولوجي والبيئي، والذي يتطلب رفع سقف الوعي لدى الأفراد في المجالات المختلفة.

فمثلا، إتاحة الفرص المتساوية بين الأفراد في مؤسسات العمل المختلفة، وإعانتهم على مواجهة الصعوبات الناجمة عن التطور التكنولوجي والبيئي؛ التي تؤثر عليهم في مجالات عملهم، وأيضا مساعدتهم على التكيف مع متطلبات العمل التي يفرضها هدا التطور، وتحقيق مستوى متميز يضمن استمرار القدرة على التنافس (توفيق , 1996). ومن هنا يكون المجتمع بشرائحه المختلفة أكثر قدرة على التفاعل مع التغيرات المتسارعة التي فرضها التطور المادي في ظل العولمة دون إقصاء أو تمييز لجماعة على أخرى أو جنس على أخر؛ من خلال تقليص التفاوت في مختلف الجوانب وسد الفجوة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات. وهذا أدى إلى جعل العديد من القضايا التي تواجه المجتمعات أفراد وجماعات وفئات مختلفة متفاوتة الاحتياجات أمر تحقيقه مطلبا غاية في الأهمية، وذلك من خلال التوفيق بين متطلبات التحرر الاقتصادي القائم على مبادئ النمو الاقتصادي وتحقيق الجدوى من جهة، ومن جهة أخرى وضع سياسة اجتماعية Social policy قوامها التضامن والتعاون ومشاركة كل الإفراد، من خلال رعاية الفئات المحرومة والأقل حظا؛ لغرض تمكينها من الاستفادة من عائدات النمو وحمايتها من الفقر والتهميش الاجتماعي (الحوات, 2006، ص190).

ونتيجة للآثار المترتبة على البحث عن مصادر النمو وازديادها باطراد من أجل إشباع الحاجات المتزايدة , التي تفرضها متطلبات الحياة في ظل التطور في الجانب المادي الذي أدى إلى زيادة في نسب الإنفاق والاستهلاك , وكذلك الزيادة في عدد السكان؛ جعلت التفكير والعمل بجدية في الوصول إلى حلول تسهم في استمرار الحياة الآمنة والمتوازنة بيئيا واجتماعيا ضرورة ملحة تفرضها آليات التطور, وذلك من خلال الحث على ضمان المحافظة على الموارد للأجيال القادمة والمحافظة على البيئة من الآثار السلبية , خاصة الناجمة عن عدم مراعاة أصحاب المصالح Stockholders سواء كانوا أفراد أو جماعات أو حكومات لهذه الاعتبارات, والتي أفرزت مشكلات أصبحت على رأس أولويات المهتمين بقضايا التنمية المستدامة سواء على مستوى المنظمات المحلية أو الدولية National or International Institutions . وهذا كرس من ضرورة وضع أهداف محددة يكون من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد، وذلك من خلال الحصول على الحاجيات دون إحداث ضرر أو سيطرة على حقوق الغير والتأثير عليهم، والمشاركة والاقتناع بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكي تتمكن الدولة من تحقيق ذلك يجب العمل على الاهتمام بقضايا الفرد اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وثقافية لتعزيز فرص بناء الإنسان واستثمار طاقاته عن طريق الاهتمام بجوانب مختلفة تساعده على بناء ذاته مثل تحقيق

العدالة الاجتماعية , ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات لكل الأفراد دون استثناء , بالإضافة إلى ضمان تحقيق الديمقراطية بشكل متكافئ من خلال مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات التي تهمهم بنوع من الشفافية والنزاهة في وجود استدامة المؤسسات القائمة على التنوع الثقافي (خنجي ,2019). وهذا يتطلب عمل جاد يساعد على نشر ثقافة ووعي جديد ينمي الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية، ويواجه ثقافة التمييز، ويؤكد على أهمية حقوق الإنسان ودورها في بناء المجتمع وتطوره (جلبي,2013 ص 125). كما أنه كلما خفضت مؤشرات تحقيق العدالة الاجتماعية لدولة معينة أدى ذلك إلى انخفاض في مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية (السرحان, 2014 ,ص9).

3- الحماية الاجتماعية:

إن الحماية الاجتماعية تزيد من احتمالات فرص تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع, ولا يجب أن تقتصر الحماية الاجتماعية على العمل الرسمي بل تتعداه إلى العمل غير الرسمي فهي تسهم في القضاء على الفقر, والحد من عدم المساواة, وتعزيز النمو الاقتصادي, والعدالة الاجتماعية .وبالرغم من الجهود المبذولة من أجل تحقيق نظم الحماية الاجتماعية إلا أنها مازالت متواضعة جدا في كثير من مجتمعات العالم الثالث, حيث ان تحقيقها يعزز من قدرة الإنسان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء المجتمع؛ بينما الافتقار إليها يؤدي إلى ظهور كثير من التداعيات السلبية على الفرد والمجتمع , مثل المرض والفقر والجهل وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي لعدد كبير من الناس طيلة حياتهم (منظمة العمل الدولية, 2017). وفي هذا الإطار نجد كثير من حكومات الدول النامية تعزى ذلك إلى عدم القدرة على التمويل أو انعدام الموارد خصوصا الدول الفقيرة التي تكون في حاجة ماسة للدعم المالي من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية لشرائح واسعة في هذه المجتمعات، وبالتالي المساهمة الكبيرة في تحقيق مستويات مقبولة من التنمية المستدامة.

ورغم أن كثير من الدول تعاني من ضعف الموارد المالية إلا أن ذلك لا يمنع الحكومات وواضعي السياسات في هذه المجتمعات من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا الجانب ولو بشكل جزئي، حيث إنه حتى في البلدان الأكثر فقرا تستطيع الحكومات إذا ما تحلت بالروح الاستباقية في استكشاف كل خيارات التمويل الممكنة والمتوفرة لديها من توفير فرص العمل اللائق، والحماية الاجتماعية لجميع أفرادها، والذي بدوره يمكن هذه المجتمعات من الإسراع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (منظمة العمل الدولية, 2017). إلا أن من أهم العراقيل التي تمنع تحقيق ذلك هو الفساد الإداري والمالي المستشري في هذه البلدان؛ والتي تعيشه كثير من مجتمعات العالم الثالث اليوم، والذي كان له الأثر البالغ، والعقبة الأكبر في عدم القدرة على تحقيق الحماية الاجتماعية لإفراد المجتمع الذين هم في حاجة ماسة لها، والذين أصبحوا يتزايدون باستمرار مع ازدياد متطلبات الحياة، وبالتالي أصبحت ضرورة تفرضها طبيعة الظروف الحالية وآليات التطور، بالإضافة إلى أنها إحدى أهم الجوانب التي تعزز فرص الناس في الحصول على حقوقهم وتمتعهم بها.

بناء على ما تقدم، فأنه ينبغي عدم فهم مسألة الحماية الاجتماعية بعيدا عن أهداف تحقيق التنمية المستدامة؛ فهي جانب من جوانب تحقيق العدالة الاجتماعية، وحق للمواطن يجب أن يتمتع به من هو في حاجة إليه، وليست هبة من أحد، وبالتالي يجب ألا ينظر إلى نهج الحماية الاجتماعية منفصل عن حق الفرد في المواطنة وعدالة توزيع الموارد، أو أنه مرتبط بمفهوم المساعدة أكثر منه مطلب تفرضه ضرورة تحقيق التنمية (نشرة التنمية الاجتماعية، ص3).

لهذا ينبغي على القائمين على وضع وتنفيذ السياسات العامة في ليبيا ضرورة وضع وتعديل القوانين المتعلقة بنظم الحماية للفئات المحتاجة , ومتابعة تضمين حصول جميع المحتاجين من كبار السن والعجزة و العاطلين عن العمل من الجنسين وذوي الإعاقة والعمالة الغير المنتظمة على حقوقهم ؛ من خلال سن وتطوير القوانين التي تحقق لهم الدعم الكافي للدخل وخدمات التعليم والصحة والمواصلات, والسكن, والترفيه , من أجل أن يكونوا من تشملهم نظم الحماية قادرين على مواكبة

التغيرات التي تطرأ على الدخل بين الحين و الآخر , وتؤثر في مستويات المعيشة لهذه الفئات . كما ينبغي أن يتم كل ذلك ضمن سياسة وخطة واضحة تضع الركائز الأساسية الأربع للعدالة الاجتماعية في اعتبارها وفي صميم أهداف السياسة العامة للدولة، والمتمثلة في المساواة، والإنصاف، والحقوق، والمشاركة (نشرة التنمية الاجتماعية، ص 10).

وهكذا فأن استراتيجيات التنمية على هذا الصعيد ينبغي أن تركز على دور الدولة في تحمل العبء الأكبر في إقامة شبكات الأمان الاجتماعي من أجل إشباع الحاجات الأساسية وتقديم المعاشات والتأمينات والمساعدات بمختلف أنواعها، كما ينبغي أن ينصب اهتمام المجتمع المدني على بعض المساعدات، وأن الأمر يحتاج إلى تفعيل مبدأ التعاون والمسؤولية المجتمعية من خلال زيادة نسبة المشاركة بين قطاعات المجتمع من أجل تفعيل شبكات الحماية والأمان الاجتماعي واستدامة التنمية (جلبي, 2003).

4- التنمية المستدامة والمساواة في الفرص:

لا شك أنه من شروط تحقيق التنمية البشرية المستدامة هو ضرورة وجود بيئة عادلة ومحفزة للعمل؛ تتيح للمواطن قدراته واستعداداته، وتكون الفرص opportunitiesفيه على أساس المواهب والمهارات والجهد الذاتي للحصول على مكانة وظيفية داخل المجتمع، ومن تم يصبح المجتمع مجالا خصبا لتنافس أعضائه (كأوجه، كوشي, 2015). خاصة وأنه لا يمكن تسخير الموارد الطبيعية والاستفادة منها بشكل جيد دون توافر مهارات وتدريب وتعليم للقوة العاملة (شولتز, ص140). ولكن وكما هو الحال في كثير من المجتمعات النامية نجد الدول التي يظهر فيها الفساد بشكل كبير تنفق نسبة ضئيلة على الخدمات الأساسية والتي من أهمها التعليم والصحة؛ بينما يكون معظم الإنفاق موجه نحو مجالات الاستثمار المهيأة للفساد المالي بشكل أوسع (سعيدي, 2006).

ففي ليبيا نجد أنه من بين القضايا التي تكرس مبدأ عدم المساواة في المجتمع، ويعاني منها أغلب أفراده هو الخلل في توزيع العائدات، وما ترتب عليه من أثار أدت إلى تراجع التوظيف في القطاع العام (الوظائف الحكومية)، والذي أصبح في كثير من الأحيان قائما على أمور مثل الوساطة والعلاقات الشخصية؛ دون مراعاة المؤهل والكفاءة، وغياب الاستحقاق والأهلية. وقد انعكس التفاوت الاقتصادي الناجم عن عدم المساواة في توزيع العائدات بين أفراد المجتمع إلى أبعد من ذلك؛ حيث التفاوت الكبير في دخول العاملين بين قطاعات العمل المختلفة، والذي أصبحت تشهده كثير من قطاعات العمل في البلاد، والذي يساعد على ظهور تمايز طبقي بين أبناء المجتمع الواحد؛ طبقة اجتماعية غنية High social class وطبقة اجتماعية فقيرة low social class. ومن أكثر العوامل أهمية عند التعرض لموضوع العدالة الاجتماعية هو معرفة مستوى الدخل الذي يحدد المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد، وإذا ما أردنا معرفة العدالة الاجتماعية في المتطلبات والحقوق الأساسية للفرد فأن ذلك يتطلب معرفة مدى التباين في مستوى دخول الأفراد، والذي ينعكس مباشرة على حياتهم في مختلف جوانب الحياة. فعلى الرغم من عدم اهتمام الكثيرين في مجتمعنا بالآثار المصاحبة لهذا الجانب؛ إلا أن التباين الواضح والسريع في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد المجتمع له الأثر السلبي على تحقيق فرص المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية و الترفيهية بين أبناء المجتمع بفئاته وشرائحه المختلفة (جلبي, 2013, ص112).

وهذه تعتبر من أهم العقبات التي تواجه المجتمع الآن، فبالرغم من تحسن الأوضاع المعيشية والقضاء على الفقر كما هو الحال في كثير من الدول العربية النفطية منذ عقود، والذي يعزى إلى توزيع العائدات النفطية والتشغيل المكتف في القطاع العام، إلا انه ومع مرور الزمن حدث ارتفاع في نسب البطالة بين الشباب، وخاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، والنسبة الأكبر بين الإناث (الربيعي, 2008). وهذا يتطلب توفير الوظائف المستدامة والعمل على تحقيق التكافؤ، ففي كثير من مظاهر النمو الاقتصادي التي تتيح إمكانية حصول الفرد على دخل مرتفع، قد يكون

مركزا في أيدي أقلية، في الوقت الذي يكون الفقر متفشيا بين فئات عريضة من الناس ويكون المواطن مسلوبا من أبسط حقوقه (بوتشيش, 2018). وهذا الواقع وان كانت تشهده كثير من مجتمعات العالم الثالث اليوم والمشابهة للحالة الليبية؛ ولكن بوثيرة مختلفة، ونسب متفاوتة؛ إلا انه في العموم يتشابه وإلى حد كبير مع واقع مجتمعنا، والذي شهدا أخفاقات متتالية منذ عقود وازدادت بزيادة التجاوزات الإدارية والمالية. لذلك يتعين على الدولة أن تراعي مبدأ المساواة بين مواطنيها، وتعمل على مكافحة الفقر، والعمل على ضمان انتفاع الجميع بالرعاية الطبية، والغداء، وتأمين التعليم الجيد، والتأكيد على المساواة بين الجنسين (عبد الراضي, 2019، ص27). حيث أن عدم الاهتمام بمثل هذه القضايا يسهم في عدم القدرة على الاستثمار في الإنسان من خلال أضعاف سياسات عامة وبرامج متعددة، والتي من أبرزها دعم التعليم والتدريب في المجالات المختلفة، والذي من شانه تطوير كفاءات تكون قادرة على الخلق والإبداع، ومن تم تحقيق مستويات مقبولة من النمو. لذلك يمكن القول إن التباطؤ في الاهتمام بقضايا مثل الجودة، وعدم إتاحة الفرص بين الأفراد، والمساواة في توفير الخدمات، وتحقيق العدالة بين أبناء المجتمع يسهم إلى حد كبير في تأكل رأس المال البشري خصوصا من الشباب الذين يعتبرون أهم مورد يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التنمية والتطور على كل المستويات. كما أنه لا تكمن المشكلة في تساوي الفرص للحصول على وظيفة تؤمن للفرد متطلبات حياته ومن يعول وحسب، بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك، حيث وصل إلى حد التغيير في المعايير المتبعة في التعيين للمناصب الإدارية والمالية، والتي ترتبط بمراكز ذات أهمية في المؤسسات والمرافق المختلفة، مما جعلها لا تخضع لمعايير محددة كالجودة والكفاءة أو الخبرة وإنما تخضع لعوامل ضيقة تكرس التخلف ومحدودية فرص المساواة. وقد أدى هذا الوضع إلى إحداث اختلالات بنيوية في العديد من المؤسسات الهامة في الدولة؛ نتيجة لما حدث من تغير في قيم الحصول على المناصب والتي طالت في كثير من المجتمعات النامية رأس الهرم في مؤسسات الدولة المختلفة بسبب العوامل سالفة الذكر. وهذا الخلل يمكن وصفه بالإهدار المقصود لمعيار الكفاءة نتيجة لما أحدثه من تعارض مع قيم التوزيع لأكثر عدلا؛ الذي يضمن للأفراد من ذوي الكفاءات الحصول على الفرص التي يستحقونها بدل حرمانهم منها بسبب انتهاك القانون، أو أنهم فقراء ينتمون إلى أسر ذات مستوى اقتصادي متدني، أو لا يتميزون بنفوذ سياسي أو مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع (جلبي، 2004، ص120).

5- التعليم والتوظيف, والتنمية المستدامة:

بالرغم من التوسع في التعليم بمراحله المختلفة في ليبيا منذ عقود وزيادة أعداد الخريجين في التخصصات المختلفة، وأصبح أعداد الذين يحملون مؤهلات جامعية أعدادهم في تزايد، ولكن مشكلة عدم التوظيف، وعدم قدرة بعض التخصصات الجامعية على مجاراة التطور الذي فرضته آليات سوق العمل الحالي أصبحت هاجس لدى معظم الشباب الذين هم في سن العمل لعدة أسباب:

- عدم قدرة القطاع العام على استيعاب كل الخريجين للعمل في المؤسسات العامة.
- ضعف تأهيل الخريجين، وخاصة في التخصصات التي تحتاج إلى مهارات وتدريب عملي.
- ضعف القطاع الخاص وعدم إخضاعه للقوانين واللوائح التي تضمن للموظف حقه كما هو الوضع في القطاع العام.
- عدم ملاءمة ومواكبة التخصصات العلمية الموجودة لسوق العمل بشكل جيد.
- عدم قدرة الدولة على فتح أسواق عمل جديدة.
- عدم التشجيع على التخصص في المجالات التي تخلق مهن ومهارات تساعد على فتح أسواق عمل جديدة للنهوض بالمجتمع، والاستغناء عن الاعتماد على العنصر الأجنبي في كثير من الوظائف.

- تركز الدخل في يد فئات معينة حال دون دعم السياسات العامة وتطوير برامج.

ويمكن القول أن أغلب العاطلين في ليبيا هم من الخريجين, وهذا يعني أهدار كبير للطاقات والموارد الأساسية التي تسهم في عملية التنمية البشرية المستدامة , والتي تم تمويلها بشكل أساسي من خزينة المجتمع و تلقت دعم كبير من الموارد التي تم استثمارها في العملية التعليمية دون أن تحقق عائد مناسب للبلاد, وكما هو الحال في كثير من البلدان النامية زاد هذا الوضع من العبء على اقتصاد الدولة وإهدار الأموال المستثمرة في العملية التعليميةَ؛ نتيجة تعطل قوة عمل شابة في بلد يحتاج توظيف وتأهيل العناصر التي يملكها من أجل تحقيق التطورات الاقتصادية والاجتماعية (جلبي ص50). ومن هنا تبرز أهمية التركيز على توظيف الشباب والحد من البطالة , حتى لا تنعكس على هذه الفئة العمرية الهامة في المجتمع بأمراض متعددة عضوية ,وسيكولوجية ,واجتماعية , وشعور هؤلاء الشباب تارة بالنقص و أخرى بالاغتراب مما يدفعهم أحيانا إلى ارتكاب انحرافات سلوكية مثل السرقة وتعاطي المخدرات والقتل , وبالتالي يصبحون مصدر خطر حقيقي على الآمن والسلم الاجتماعي للدولة والمجتمع بأكمله.

وفي ظل سيطرة القطاع العام في ليبيا لفترة طويلة على مختلف مؤسسات الدولة أصبح التوظيف حكرا على المؤسسات الحكومية؛ مما جعل المواطنين ينظرون إلى العمل والوظيفة خارج نطاق مؤسسات الدولة رغم محدوديتها أمر غير مرغوب فيه، وقد تكونت هذه فكرة لدى كثير من الناس في فترات سابقة ولا تزال؛ جعلتهم ينظرون إلى العاملين خارج القطاع العام بالدونية ويوصفون بأنهم أقل حظا ومكانة في المجتمع. في الوقت الذي أفضى فيه الاعتماد على القطاع العام إلى تزايد في مستوى البطالة مع الاستمرار في عدم وضع حلول مقنعة وإظهار الحقيقة، وتحقيق الشفافية في هذه الجوانب والتي تعتبر أدنى متطلبات الحكم الرشيد (الترهوني، 2019).

ونظرا إلى إن ليبيا تعتمد في التمويل الاقتصادي للبلاد على دخل النفط كغيرها من الاقتصادات الريعية في الدول النفطية العربية , حيث يشرف ويسيطر القطاع العام الذي تديره الدولة على مختلف مصادر التمويل التي يحتاجها المجتمع , و الذي يرتبط إلى حد كبير بتقلبات أسعار النفط , وكذلك الأزمات الداخلية والخارجية , مما دفع الحكومات في كثير من الأحيان إلى محاولة إنتاج سياسات اقتصادية غير صالحة على المدى الطويل , بهدف تخفيف الضغوط المالية التي يتعرض لها المواطن بين فترة وأخرى, مما يجعل الحكومة مضطرة لعمل شيئا ما يخفف من حدة اتهامها بالتقصير اتجاه مواطنيها, وتؤدي هده السياسات الغير مدروسة غالبا إلى استنزاف الاحتياطي المالي للبلاد في ظل غياب سيطرة فعلية للدولة على مواردها , مما يفضي إلى خلق تداعيات على الواقع الاجتماعي ويضاعف من تفاقم حدة الأزمات التي تقلل من فرص تحقيق التنمية البشرية المستدامة (شنين, 2015)

تحدث هده الظروف في ظل استمرار محدودية دور القطاع الخاص من المشاركة في التنمية وتوفير فرص العمل والنهوض بالمجتمع؛ إلا في حدود ضيقة جدا، مما جعله غير قادر على تقديم نفسه للمجتمع كشريك حقيقي للقطاع العام في توفير وظائف عمل للمواطنين وتحقيق مشاركة فعلية في عمليات التنمية والنهوض بالمجتمع، وكذلك عدم القدرة على موازاة القطاع العام من حيث تمتع العاملين به بنفس الحقوق والضمانات التي يتميز بها الموظفين في الوظائف العامة. و هذا السياسة أنتجت العديد من السلبيات , وأدت إلى خلق أنموذجا مشوها للتنمية في البلاد , بالإضافة إلى انه ظل إلى حد بعيد على نفس وثيرة التنمية التي تبنتها كثير من مجتمعات العالم الثالث مند بدايات النصف الثاني من القرن الماضي تقريبا, ولم يعمل على مسايرة التغير الذي طرا على عملية التنمية, و الذي أخذت به العديد من الدول النامية في العقود الأخيرة, وعلى رأسها دول جنوب شرق أسيا التي واكبت التغير الذي حصل في مفهوم التنمية, والذي يهدف إلى تحقيق الاستدامة ,و يركز بالأساس على تنمية مهارات وقدرات العنصر البشري والاستفادة الحقيقية من ثمار هذا التطور .

ونتيجة للاعتماد على سياسة التوظيف في القطاع العام بشكل واسع , والذي أدى إلى استمرار تدني مستوى دخل الفرد في العديد من الوظائف الحكومية وعلى رأسها قطاعي التعليم والصحة , كأهم قطاعي يرتبطان بحياة ومستقبل الأفراد ويؤثران في مسارات التنمية المختلفة , خاصة وان هذه القطاعات شهدت ومنذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي, حتى الوقت الحالي تكدس أعداد كبيرة من العاملين بها ؛ فاق حاجة هذه القطاعات من العاملين والإداريين بأضعاف , وقد استمر هذا الوضع وما تخلل هذه الزيادة من أثار سلبية, والتي من أهمها عدم قدرة المسئولين على تحفيز المتخصصين و العاملين الفعليين في هذه القطاعات, أو رفع أجورهم مما أثر على مستوى الجودة والأداء في أهم قطاعين.

وهكذا فأن هذه السياسة قد أفرزت تفاوت كبير في الدخول بين الأفراد العاملين في القطاعات المختلفة في العقد الأخير؛ أسهم في خلق فوارق اجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد، وما ترتب عليه من انخفاض ملحوظ في مستويات المعيشة لعدد كبير من السكان؛ حيث أصبحت دخول شرائح واسعة من المجتمع في ليبيا لا تلبي احتياجات ومتطلبات الحياة المتزايدة للإفراد، كما أدى ذلك إلى انتشار البطالة التي تعتبر هدرا للبشر وضياعا لحقوق الإنسان وكرامته (كاظم, 2002، ص8). لقد أدى هذا الوضع إلى توسيع الفجوة بين شرائح المجتمع، كما انعكست هذه الظروف على نوع الخدمات الهامة التي تقدمها كثير من القطاعات للمواطنين، مما أثر سلبا على مستوى الجودة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد. بالإضافة إلى ذلك أدى هذا الوضع إلى انعدام الثقة بين عدد كبير من الشباب في قدرة الدولة على وضع حلول لمشكلاتهم؛ من خلال إيجاد فرص للتوظيف وفتح أسواق عمل جديدة تستطيع استيعاب أكبر عدد من الشباب وتتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم. وقد نتج عن ذلك تحول أعداد كبيرة من الشباب، وخاصة من الذكور إلى الانخراط في أعمال غير نظامية أو ما يسمى (بالأعمال الحرة)، والتي أصبحت تمثل مصدر دخل لعدد كبير من الأسر في ليبيا، وبالأخص الأعمال التي لا يحتاج أصحابها إلى مهارات وكفاءات ذات تأهيل عالي. ولم يؤثر هذا الوضع على الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة أو العليا وحسب، وإنما شجع أيضا الشباب على ترك الدراسة في سن مبكرة والالتحاق بسوق العمل واغلبهم من فئة الذكور الغير حاصلين على مؤهلات علمية؛ الأمر الذي يعني أن الوضع المعيشي لعدد كبير من الأسر أصبح خاضع لمتطلبات سوق العمل المحدود أصلا في البلاد، واحتياجات القطاع غير المنظم سواء من حيث نوع وعدد العاملين. بالإضافة إلى عدم تأهيل هؤلاء الشباب وانخفاض مستوى الوعي التعليمي والثقافي لديهم؛ بسبب ترك الدراسة مبكرا، وعدم استكمال تعليمهم الأمر الذي يعني تعطيل أهم موارد المجتمع وطاقاته.

وفي ظل هذه الأوضاع ظهرت مشكلات كثيرة, مثل المرض ,والفقر , والاستغلال ,وتخلف نظم الحماية ,وقد أسهمت هذه الظروف مجتمعة , و إلى حد كبير في أخفاق عمليات التنمية المستدامة في البلاد , حيث أن التدني في مستوى الأجور وتذبذب فرص العمل من حين إلى أخر , وخصوصا في الأعمال الغير منظمة, وخاصة التي لا تحتاج إلى مهارات وكفاءات أدت إلى خلق أوجه جديدة للتفاوت, والذي بدوره أفرز واقع أثرا تأثيرا كبيرا على حياة عدد كبير من أفراد المجتمع في عدة جوانب؛ من أهمها تدني الأحوال الصحية للمواطنين من مختلف الأعمار, وحالات سوء التغذية وتخلف الإسكان وضعف التحصيل لدى الأبناء في التعليم وعدم القدرة على الاستمتاع بالحياة وتطوير الذات وتحقيق الرفاهية.

في هذا السياق، يمكن القول إن هذه العوامل عندما تتضافر مع عوامل أخرى، مثل ضعف التأهيل والتدريب وانحسار الثقافة الملائمة؛ تؤدي إلى فقدان القدرة على الانجاز والابتكار، وتسود ظاهرة اللامبالاة بين الشباب ويتعودوا على المعيشة يوما بيوم دون الاهتمام بالمستقبل وما سيحمله لهم من مفأجات (جوسان 1993، ص153). وفي ظل كل ذلك لا يكون وضع المجتمع ملائم لمواكبة التطور وتحقيق النمو والاستدامة التي من أبرز ملامحها سهولة الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية، والعدالة والإنصاف بين أفراد المجتمع، وكذلك بين الأجيال؛ من خلال القدرة على توفير احتياجات

ومتطلبات الرفاهية والحياة الآمنة للأجيال الحاضرة، والمحافظة على الثروات الطبيعية والبيئة بالنسبة للأجيال القادمة، التي تندرج ضمن أولويات تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

استنتاجات الدارسة:

بالرغم من النداءات المتكررة حول أهمية تحقيق التنمية المستدامة من وعلى مستوى الحكومات والمنظمات المحلية والدولية إلا إنها لا زالت تواجه تحديات كبرى في معظم دول العالم الثالث، حيث أن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها كثير من المجتمعات النامية لم تصل إلى المستوى المطلوب في تحقيق أي من مؤشرات التنمية المستدامة؛ رغم البرامج والخطط التي تبنتها كثير من الدول. ففي ليبيا مثلا، رغم الجهود والأموال التي أنفقت من أجل نشر التعليم والتوسع في تقديم الخدمات الصحية، والقضاء على كثير من الأمراض، وتحسن مستوى دخل الفرد، والذي حقق مستوى متقدم في العقود الأولى من اكتشاف النفط، إلا إن الدولة لم تواصل اهتماماتها بنفس الوثيرة، ليس فقط من حيث عدم توفير الإمكانيات، بل أيضا في عدم إعادة النظر في النظم والسياسات التي تبنتها الدولة في إدارة القطاعات المختلفة، وتطويرها بما يتناسب والتغيرات التي حدثت في مجالات المعرفة وتأثيراتها على جوانب الحياة المختلفة.

إن الاهتمام بتنمية العنصر البشري يعتبر الحلقة الأهم في عملية التنمية؛ حيث توصل المهتمين بقضايا التنمية عبر مراحل البحث في تطوير أبعاد ومفهوم التنمية إلى أهمية بناء الإنسان وتذليل الصعاب في كل ما من شأنه فسح المجال أمام كل الأفراد للمشاركة والقدرة على مواكبة التغيرات التي تفرضها آليات التطور العلمي، والذي يؤكد على مدى حرص الدولة على الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والبشرية للتنمية. كما أنه من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الليبي في الوصول إلى مستويات مقبولة وفقاً لمقاييس التنمية البشرية المستدامة هو التفاوت الكبير في الدخول بين أفراد المجتمع في قطاعات العمل المختلفة، والتي تخضع للقطاع العام؛ حيث يجب أن يكون المعاش الذي يتقاضاه الموظف في الدولة، وفي أي وظيفة؛ خاضعا للدرجة الوظيفية والمؤهل والخبرة، وحسب نوع العلاوة التي تتناسب مع كل وظيفة؛ لكيلا يحدث تفاوت كبير بين الأفراد، وما يترتب عليه من أبعاد ناتجة عن عدم تحقيق المساواة تؤثر سلبا على تحقيق التنمية البشرية.

في هذا السياق أيضا تؤكد الدراسة على أهمية التركيز على الحماية الاجتماعية، خصوصا وأن الخدمات والمساعدات التي تقدمها شبكات الحماية الاجتماعية المختلفة واجب أساسي من واجبات الدولة اتجاه مواطنيها، وبالتالي فهي المظلة الاجتماعية التي يجب أن تلقي بضلالها على كل الأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة التي تحدد القوانين واللوائح أحقيتهم في ذلك؛ باعتبارها حق مشروع لمن تشملهم الاستفادة من خدماتها. كما إنها إحدى الجوانب الهامة التي تؤكد قيم العدالة والمساواة والإنصاف في المجتمع، والتي تعتبر أبرز المرتكزات التي تقوم عليها التنمية البشرية المستدامة. كما تؤكد الدراسة أنه, ومن خلال ما تقدم, يجب رابط مناهج وسياسات التعليم, وخصوصا الجامعي والعالي بمتطلبات سوق العمل, أي حسب احتياجات البلاد لنوع المهن والوظائف لكي يتم استثمار القدرات والطاقات بشكل جيد للمشاركة الفعلية في بناء المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة, والعمل على ضرورة القضاء على بطالة الخريجين وهي أكثر أنواع البطالة تأثيرا وهدرا لأهم موارد المجتمع المادية والبشرية, وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص على توظيف أكبر عدد من الأفراد, ووضع قوانين تضمن حق الموظفين أثناء العمل وعند التقاعد Retirement أسوة بالقطاع العام أو الحكومي.

توصيات الدراسة:

1- ضرورة التركيز على أهمية تحقيق العدالة والمساواة في الحصول على الخدمات التي تعكس جودة ونوع الحياة التي يعيشها الفرد, وذلك من خلال التركيز على توفير احتياجات ومتطلبات الناس, وحصولهم عليها بشكل متساوي, ووفقا لنظم واليات محددة تضمن حق كل الأفراد والفئات الاجتماعية ,وبطريقة عادلة وفي شكل خدمات ملموسة تصل إلى جميع أفراد المجتمع دون استثناء وتنعكس على واقعهم المعيشي وتشجعهم على المشاركة في بناء المجتمع .

2- التركيز على أهمية ودور الإنسان في تحقيق التنمية المستدامة, وذلك من خلال توسيع الخيارات أمامه وتذليل الصعوبات وجعل الناس يستمتعون بثمار التنمية مثل الحصول على الغداء والوقاية من الأمراض والعنف, وجعلهم أكثر شعورا بأهميتهم في المجتمع والمشاركة في جميع النشاطات التي تخصهم, وتربطهم بمحيطهم الاجتماعي.

3- ضرورة الاهتمام بتحقيق فرص المساواة في الحصول على التعليم والتدريب وخلق المهارات؛ ليس فقط بانتشار المؤسسات التعليمية ,ولكن أيضا بتوفير الوسائل التعليمة الحديثة, وتحقيق الجودة في المؤسسات العامة حتى يتسنى للجميع التوسع في المعرفة وتطوير المهارات من أجل التسريع بعملية التنمية البشرية المستدامة التي ترفض جعل المعرفة المتطورة وامتلاك المهارات Skills حكرا على القادرين ماديا فقط .

5- العمل على خلق فرص عمل للشباب, وخصوصا الخريجين للقضاء على البطالة والاستفادة منهم في المشاركة في النهوض بالمجتمع ورفع مستوى المعيشة لعدد كبير من الناس, وبالتالي التقليل من فرص ظهور الأمراض الاجتماعية مثل الهجرة والفقر والمرض والانحراف.

6- التشديد على وضع قوانين وسياسات تمنع التفاوت في مستويات المعيشة, وما تؤدي أليه من تمايز طبقي بسبب التفاوت الكبير في مستوى الدخل بين الأفراد العاملين في القطاعات المختلفة.

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

قائمة المراجع:

1- إبراهيم القادري بوتشيش, التنمية البشرية وحقوق الإنسان في الوطن العربي , 2018, https://a3rff.com

2- أحمد سليمان عبد الراضي, المساواة في تقلد الوظائف العامة باعتبارها أبرز أهداف التنمية المستدامة , مجلة كلية الشريعة والقانون, , كلية الحقوق – جامعة أسيوط ,العدد 34, ج2, 2019, ص27.

3- أسعد جواد كاظم, التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية,جامعة البصر كلية الاقتصاد, 2002, ص8.

4- أمارينا صن, حرية , سلسلة عالم المعرفة, 2004 , ص 163.

5 – أندريه جوسان, طبقات المجتمع, ترجمة: السيد محمد بدري.(القاهرة: دار سعد للطباعة, 1993 , ص 153.

6- تقرير البنك الدولي , 1991,

7- تقرير التنمية البشرية المستدامة 1991.

8- حسن عيد, التنمية الاجتماعية , دار الانجلو المصرية , ط1, القاهرة , 1984, ص12.

9- حسين السرحان, التنمية البشرية المستدامة وبناء جيل المعرفة, مجلة أهل البيت, العدد 16 , كلية القانون, جامعة أهل البيت, 2014

10- زكريا خنجي, البعد الاجتماعي ومؤشراته في التنمية المستدامة, أخبار الخليج, الجريدة اليومية في البحرين, يونيو2019

11- سعاد حفاف, مليكه ابوظياف, البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار البترول, جامعة حسيبة بن بو على شلف, الجزائر, 2016, ص3.

12- سعد طه علام, فريد أحمد عبد العال, اقتصاديات التنمية البشرية, القاهرة: مكتبة الانجلوالمصرية,ط1 , 2012, ص16.

13- شولتز , 1964 في, حسن عيد, التنمية الاجتماعية , دار الانجلو المصرية , القاهرة , 1984, 125.

14- طلعت السروجي, التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة, الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث, 2012, ص54 .

15- عبد الرحمن توفيق, استراتيجيات الاستثمار البشري بالمؤسسات العربية, القاهرة, مركز الخبرات المهنية للإدارة, 1996

16- عبد الرزاق الفارس, الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي,مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, بيروت, 2001

17- عبد الله ونيس الترهوني, ليبيا والتقرير الدوري عن أهداف التنمية المستدامة في قارة أفريقيا, ج1, 2019.

18- علي الحوات, المرأة والتنمية والعمل في ليبيا , طرابلس, منشورات الجامعة المغاربية, ط1, 2006, ص, 191.

19- علي عبد الرزاق جلبي, استراتيجية لاستدامة التنمية في صعيد مصر, رؤية مستقبلية, القاهرة, المؤتمر السنوي السادس, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية, 2004, ص120

20 - علي عبد الرزاق جلبي, علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية رؤية جديدة, الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2013.

21- فلاح خلف الله الربيعي, تحديات المواءمة بين التعليم وسوق العمل في ليبيا, مركز دراسات الوحدة العربية, 2020. https://caus.org.lb

21- كأوجه الصغير, كوشي ابتسام, الحراك الاجتماعي وعلاقته بالمتغيرات المجتمعية في المدينة الجزائرية, مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية, جامعة ورقلة, الجزائر.

22- محمد المهدي شنين, ما بعد الوفرة, مألات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط .يناير 2015.

23- معتصم محمد إسماعيل, دور الاستثمارات في تحقيق التنمية لمستدامة (سوريا أنموذجا), رسالة دكتوراه, كلية الاقتصاد, جامعة دمشق, 2015.

24- منظمة العمل الدولية: 4 مليار إنسان في العالم بدون حماية, التقرير العالمي للحماية الاجتماعية, 2017 https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_607465/lang--ar/index.htm

25 - نشرة التنمية الاجتماعية, الحماية الاجتماعية أداة للعدالة- المجلد5, العدد 2, الاسكوا, الأمم المتحدة.

26- وصاف سعيدي, آليات معالجة الفساد الاقتصادي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر, الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية, جامعة محمد بوقره, بومرداس, الجزائر4-5 ديسمبر 2006.

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

قائمة المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	صلاح الدين علي دخيل	تدريبات اللعب بمساحات الملعب وتأثيره على تطوير بعض الصفات البدنية والمهارية في كرة القدم	18 - 1
2	محمد مفتاح جابر حميد رجب السويح محمد مسعود عبد الرزاق	الصعوبات التي تواجه طلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة في تطبيق المهارات الحركية لمقرر الجمباز	28 – 19
3	عادل أحمد العباني	مدى مساهمة الرسوم الكاريكاتيرية في تنمية الوعي القومي للتلاميذ الصم وضعاف السمع	36 - 29
4	عبد الله محمد عبد الله اشحيمة	الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة (دراسة تحليلية نقدية لواقع الدول النامية مع التركيز على حالة ليبيا)	52 - 37
5	سليمان إبراهيم المخرم نجاة عياد الفلاح	طرق الاستعاضة من شح المياه الصالحة للشرب بمنطقة يفرن	60 - 53
6	عبدالحكيم ضو غريبي ليلي محمد الصويعي العجيلي علي الشاوش	قياس تركيز الانتباه وأثره على التحصيل المعرفي لطلبة المرحلة الثانوية	70 -61
7	عبدالعزيز رجب الفيتوري عبدالرزاق إبراهيم القلالي عبدالحميد عبدالقادر أبودينه	تقويم المقررات الدراسية بكلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية	85 - 71
8	عبدالمنعم امحمد فرحات	الرياضة في ليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين كرة القدم أنموذجاً	98 – 86
9	جمعة عبدالحميد شنيب	ظاهرة تأخر الزواج للجنسين في المجتمع الليبي وآثارها وكيفية الحد منها "دراسة ميدانية على عينة بمدينة الخمس"	126 – 99
10	مصطفي محمد العويمري حسن سليمان إمحمد الشطور	اتجاهات بعض طلبة جامعة المرقب نحو النشاط الرياضي	137 – 127
11	رمضان الضعيف محمد شهوب محمد عبدالجليل علي عكاشة	خصائص الترسبات الرملية الرياحية و مصادرها بطول مسار خط السكة الحديدية بمناطق سرت و هون و سبها ، ليبيا	154 - 138
12	عبدالرزاق إبراهيم القلالي . زياد صالح سويدان. عبد العزيز رجب الفيتوري.	فاعلية الإدارة المدرسية ودورها في تحقيق أهداف التدريب الميداني لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية	170 - 155
13	صالحة التومي الدروقي رويدة رمضان الفتني	تطوير منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الجودة الشاملة	185 - 171

14	علي العجيلي عبد السلام جماعة	السياسة المالية في ولاية طرابلس الغرب سنة 1830م	197 -186
15	على محمد بالليل صلاح الدين أبو بكر الحراري	العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط التعليم	206 - 198
16	هيفاء بنت فهد بن مبيريك	مؤشرات جودة الحياة لدى الدارسات الكبيرات وعلاقته بدافع التعلم بمراكز تعليم الكبيرات بمدينة الرياض	224 - 207
17	فتحي رجب همل	واقع الرياضة المدرسية لبعض مدارس مدينة الخمس	239 - 225
18	يونس ابوناجي		254 - 240
19	محمد الباروني خبريش عبد الحكيم عياد الخويلدي نورالدين الطاهر المبروك	إعداد معلم التربية البدنية من منطور تكنولوجيا التعليم	263 - 255
20	أحمد محمد عبد العزيز محمد ميلود عمار النفر عبد الله خليفة العزيبي	تأثير برنامج تعليمي باستخدام الرسوم ثنائية الأبعاد على تعلم بعض مهارات الجمباز على جهاز الحركات الأرضية لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة جامعة مصراتة	278 - 264
21	منصور عبد اللطيف الجعراني	شرح منظومة (اللآلئ المنظومة)	303 - 279
22	عبدالسلام صالح انبيص عادل ابراهيم كريمة	أسباب انتشار التدخين بين طلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة المرقب	314 - 304
23	موسى أحمد أبوسيف	رياض الأطفال (مفهومها – أسباب ظهورها – نشأتها – أهدافها العامة)	325 -315

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى